مشكلة الثقافة في لبنان

بقلم حسين مروّة

من أين نبدأ ؟

هذا السؤال يضعنا ، منذ الآن ، على مقربة من جوهر المشكلة . فنحن نريد أن نعالج هنا ، مشكلة الثقافة في لبنان . ولكن ، هناك مسألتان :

أولا ـ أين تقع حدود المشكلة هذه ؟

أهي تتداخل تداخلا مباشرا ، أو غير مباشر ، مع حدود المشكلات الاخرى التي يعانيها المجتمع اللبناني ، في هذه المرحلة بالاخص من تاريخ تطوره ، نقصد المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والوطنية والايديولوجية .. أم هي تنحصر في اطار الثقافة بحد ذاتها ، وبمفهومها الضيق مستقلة ومنعزلة عن سائر قضايا المجتمع ومشكلاته جميعا ؟

في رأينا ان مشكلة الثقافة في لبنان بكاملها ليست سوى امتداد مباشر لحدود المشكلات الاساسية تلك كلها في مجتمعنا .. من هنا كان السؤال من اين نبدأ ؟

ثم من هنا ايضا قلنا ان هذا السؤال يضعنا ، منذ البداية ، على مقربة من جوهر المشكلة .

والمسألة الثانية : اي جانب من جوانب المشكلة نعالج ؟ ليست الثقافة ميدانا واحدا محددا .. بل ميادين عدة متنوعة ومتشابكة بقدر ما تتعدد وتتنوع وتتشابك مصادر المعرفة وظاهراتها واشكالها ومؤسساتها وأنواع ممارستها ، انتاجا واستهلاكا .. كل واحد من هذه الميادين يعاني قسطا من المشكلة التي نسميها مشكلة الثقافة في لبنان .

من أين نبدأ ؟ وكيف نختار ؟

اذا كان لي حق الاختيار ، فليس لي حق الانفصال ، أو الابتعاد ، في اختياري ، عن ضرورات الحاضر وحاجاته ، اي عما تستلزمه طبيعة الظروف القائمة الآن في بلادنا من اولوية المعالجة لهذا الجانب أو ذاك ، أو هذه المجموعة من الجوانب أو تلك من القضية الثقافية .

قد يبدو لي أن أتناول الثقافة بسعتها . وهذا أقرب الى النظرة الشمولية في تناول الموضوع ، ولكن لا بد من تركيز النظر على ما هو اكثر ارتباطا بحياة الناس وأوثق علاقة بحاجاتهم الملحة في اللحظات الجارية . ولست أزعم بذلك ان هذه المحاضرة ستحسم القضية وتحل المشكلة ، وانما كل ما تطمح اليه المحاضرة أن تضع الافكار أمامكم وأن تثير بينكم مناقشة هذه الافكار ، حتى خارج القاعة .

فان استطاعت ذلك فقد بلغت القصد .

والآن : ماذا نختار بالتحديد ؟

مسألة الثقافة في لبنان تطرح أمامنا ، اليوم ، جملة من القضايا تستدعي ضرورات حاضرنا بحثها ومعالجتها بجد وافاضة وتعميق .. هناك ، مثلا ، تاريخ هذه الثقافة ومسار تطورها في الماضي وعوائق هذا التطور في الحاضر .. وهناك مسألة التراث الثقافي بجملته وعلاقته بحاضرنا والمواقف المختلفة والمتناقضة تجاهه وتحديد مفهومه بدقة .. وهناك قضية التفاعل بين الثقافات المتعددة في بلادنا وآثار هذا التفاعل في بناء مجتمعنا سلبا وايجابا .. وهناك مسائل الادب والفن وأشكالها القديمة والجديدة والصراع بين هذه وتلك ومقارنتها في عملية التطور والتغيير في حياتنا العامة .. ثم شؤون الفكر في بلادنا والتيارات المتعارضة التي تتجاذب هذا الفكر .. وهناك ـ أخيرا ـ قضية التعليم ومشكلاته وآفاق تطوره واتجاهاته وطابعه الاجتماعي .

كل واحدة من هذه القضايا يجتذبنا الى الاختيار في مجال الكلام على مشكلة الثقافة في لبنان . غير اني أرى بينها جميعا قضيتين تلحان على أن اختارهما بخاصة :

- قضية التعليم بمراحله .
- قضية التيارات الفكرية في لبنان .

فان قضية التعليم عندنا تتقدم دائما لتحتل الصف الاول من مشاغل مجتمعنا الحيوية اليومية .. والتيارات الفكرية تزداد في المرحلة الحاضرة اندفاعا في مجاري حياتنا العامة لتأخذ بزمام التوجيه الفكري والايديولوجي والاجتماعي معتمدة مختلف وسائل النشر والاعلام، السمعية والبصرية جمعاء .

هاتان القضيتان يكاد النظر فيهما يستقطب جوانب المشكلة الثقافية عندنا بأسرها ، وليس بعيدا عن الواقع أن نقول ان أصول المشكلة وجذورها ترجع أساسا الى العاهات المتجذرة في نظامنا التعليمي والفسيفسائية الشوهاء في حركتنا الفكرية .. غير انه قد ينشأ خلال تناول هاتين القضيتين اختلاف في الآراء والاجتهادات ، تبعا لاختلاف الانجاهات والمواقع الفكرية والاجتماعية .. وهذا أمر طبيعي ينبغي أن لا يحرج أحدا منا .. ولكن أود الاشارة هنا الى ان وجهة النظر التي سأعالج في ضوئها كلتا القضيتين وجهة تكاملية منهجية ، بمعنى انها تتناول جزئيات الموضوع من حيث علاقتها بالكل المتكامل لا من حيث هي هي بذاتها جزئيات منفردة منفصلة عن تلك العلاقة الكلية .. أردت بهذه الاشارة أن تكون أجزاء هذه المعالجة في هذه المحاضرة مفهومة ككل ، فهي لن تتوقف عند الجزئيات الا من حيث ارتباطها ببنية الهيكل

المتكامل للافكار .

هذه النظرة المنهجية التكاملية تحتاج ـ بالطبع ـ الى تتبع تاريخي للموضوع الذي نعالج ، بغية رؤية هذا الموضوع في حركته التاريخية متفاعلا مع أنواع من العلاقات هي مصدر تطوره وصيرورته .

قضية التعليم

في ضوء هذه النظرة المنهجية ينبغي أن تطرح قضية التعليم في لبنان انطلاقا من حقيقته الاجتماعية .

نقول : حقيقته الاجتماعية ، لان التعليم هو في الاساس نوع من العمل الاجتماعي يؤدي وظيفة انتاجية اجتماعية من عدة وجوه : فهو ـ من وجه ـ مصدر لانتاج المواد الاساسية لبناء ثقافة المجتمع .. وهو ـ من وجه آخر ـ مصنع لانتاج بشري يقدم الملاكات لادارات الدولة ولادارة مرافق الانتاج الوطني وتلبية حاجاتها الفنية والتقنية .. ثم هو ـ من وجه ثالث ـ أداة لاعادة انتاج ايديولوجية معينة يحددها النظام التعليمي الذي هو ، بدوره ، خاضع لايديولوجية النظام الاجتماعي القائم ، أي لايديولوجية الطبقة القائمة على رأس هذا النظام والموجهة لمؤسساته الرسمية وغير الرسمية .

للتعليم اذن حقيقة اجتماعية تبدو لنا في عداد الحقائق البدهية.. ونحن نرى ان الانطلاق في معالجة قضية التعليم في لبنان ، من حقيقته الاجتماعية هذه ، هو الطريق العلمية والواقعية المؤدية ، بيسر ووضوح، لرؤية المشكلات التعليمية في بلادنا ، بل رؤية مشكلات ثقافتنا الوطنية ككل ، كما هي في واقعنا الحي المتحرك موضوعيا ، لا كما يراها ذوو النظر الاكاديمي المحض الذي يرى الاشياء غالبا في سكونية متحفية هامدة ، ولا كما يريد أن يراها ـ بمحض ارادة ذاتية ـ موجهو النظام التعليمي القائم عندنا والقيمون عليه داخل الدولة وخارجها .

ان رؤية مشكلات التعليم من خلال حقيقته الاجتماعية ، رهن برؤية المسار التاريخي لحركة التعليم في بلادنا .. ونقصد ، هنا ، المسار القريب ، لا البعيد .. أي المسار الذي أخذ فيه التعليم بلبنان يرتبط ـ أكثر فأكثر ـ بحقيقته الاجتماعية وبواقع التطور الوطني والاجتماعي اللبناني نفسه .

في هذا الاطار يمكننا ان نحصر الكلام في مرحلتين للتعليم : مرحلة ما قبل الاستقلال ، ومرحلة ما بعد الاستقلال .

أ ـ مرحلة الانتداب :

في مرحلة ما قبل الاستقلال ـ ونعني بالاخص عهد الانتداب الفرنسي ـ نميز التعليم في لبنان ، بكونه ، في الاساس ، غير رسمي . ولا عبرة ببعض المدارس الحكومية آنذاك .. فهي لم تكن شيئا في الهيكل التعليمي المؤسسي لا كميا ولا نوعيا . فمن حيث الكم كان عددها لا يتجاوز الـ ١٢٩ مدرسة مقابل ١٣٠٦ مدارس خاصة وأجنبية سنة ١٩٣٠ ، وفي سنة ١٩٤١ ـ ١٩٤٢ صار عددها ٢٦٧ مدرسة حكومية مقابل ١٥٧٩ مدرسة خاصة وأجنبية (١) ، أي ان المدارس الحكومية في عهد الانتداب تضاعف عددها مرة واحدة فقط طوال اثنتي عشرة سنة كاملة .. أما من حيث النوعية فان المدارس الحكومية هذه كانت أولا ابتدائية وقليل منها تكميلية ، ولا نجد بينها مدرسة ثانوية واحدة حتى نصل الى سنة ١٩٤١ ـ ١٩٤٢ ، اذ نجد ثلاث مدارس حكومية اعتبرت ثانوية هي : دار المعلمين ، دار المعلمات ، ومدرسة الصنائع .. ولم يزد عدد تلامذة الثلاث هذه عن ٢٩٥ تلميذا وتلميذة ... وثانيا كانت هذه المدارس الحكومية تفتقر الى أبسط المقومات الاولية لمفهوم المدرسة في القرن العشرين سواء من حيث الشروط التعليمية أم من حيث الشروط الانسانية والصحية ...

فالسمة الاولى للتعليم في لبنان ، عهد الانتداب ، هي اذن كون المؤسسات الخاصة والاجنبية مصدره الاساسي .

أما سمته الثانية فهي حصر انتاجه البشري في قدر ضئيل من الناس ، بالقياس الى مجمل السكان .. فحتى سنة ١٩٤٢ ، أي قبل عام من الاستقلال ، كان مجموع عدد التلامذة في المدارس الحكومية والخاصة والاجنبية معا يساوي ٦٥ ٪ من عدد اللبنانيين الذين هم في سن الدراسة . ولم يكن في المدارس الحكومية حينذاك ما يساوي ٢٠ ٪ من مجموع عدد التلامذة في لبنان (٢) .. ذلك كله يدل بوضوح ان الكثرة السكانية التي كانت محرومة حتى التعليم الابتدائي في عهد الانتداب هي من الطبقات الشعبية لانها هي الوحيدة التي لم تكن تستطيع دفع أقساط المدارس الخاصة والاجنبية .

والسمة الثالثة للتعليم بلبنان في عهد الانتداب ، هي ما نستنتجه من جدول احصائي لتوزيع المدارس والتلاميذ حسب نوع المدرسة من حيث المراحل التعليمية ، وهو جدول مأخوذ من تقرير بعثة مجلس التعليم الاميركي عن التربية في الشرق الاوسط العربي .. هذا الجدول يبين ان نحو ٨ ٪ من ذلك العدد القليل من التلامذة اللبنانيين كانوا يصلون مرحلة الدراسة الثانوية ، وانه لم يكن يصل منهم الى مرحلة التعليم العالي سوى واحد ١ ٪ فقط .. فاذا تذكرنا ان التعليم الرسمي كان يقتصر على المرحلة الابتدائية دون مرحلة التعليم الثانوي والعالي ، أمكننا أن نستخلص من هذه الظاهرة الاحصائية نتيجتين تمثلان السمة الاساسية للتعليم في لبنان منذ ذاك حتى اليوم :

النتيجة الاولى : حصر التعليم الثانوي في نسبة قليلة من البرجوازية المتوسطة الميسورة القادرة على ارسال أبنائها الى المدارس الخاصة والاجنبية الثانوية ، في غياب التعليم الثانوي الرسمي .

النتيجة الثانية : حصر التعليم العالي بنسبة ضئيلة جدا من اللبنانيين تمثل البرجوازية الكبيرة ، وبقايا الاقطاع ، وهي لا تتعدى نسبة الواحد بالمئة من الشعب اللبناني .

نخرج من هاتين النتيجتين بأنه كان هناك « غربالان » للتعليم : « غربال » التعليم الابتدائي والتكميلي لتصفية أبناء الطبقات الشعبية الفقيرة وتمكين أبناء البرجوازية الصغيرة والمتوسطة من الوصول الى التعليم الثانوي ، بغية تمكين هذه الطبقة من تأمين عيشها بالارتباط مع الوجود الاستعماري في لبنان (٣) ... و « غربال » التعليم الثانوي لتصفية أبناء البرجوازية الصغيرة المتوسطة ، وابقاء التعليم العالي وقفا على البرجوازية الكبيرة وبقايا الاقطاعية المرتبطين مباشرة ، من حيث الموقع ، الاقتصادي والاجتماعي ، بالمصالح الاستعمارية الاحتكارية .

هذه السمة الطبقية الواضحة قد رسمت ، منذ مرحلة الانتداب ، خط الاتجاه العام للنظام التعليمي في لبنان خلال المسار التاريخي لتطور التعليم في بلادنا . ولا يزال هذا هو خط اتجاهه العام حتى اللحظات الجارية الآن مع الاعتراف باستثناءات قليلة تخرق هذا الاتجاه .

وسيرا على هذا الخط بدات ، منذ ذلك العهد ، عملية « الغربلة » الطبقية في التعليم تتصاعد مع تصاعد تطوره وفقا لسير تطور النظام الاقتصادي ـ الاجتماعي اللبناني بسماته وخصائصه التاريخية المعينة . وهذا ما يؤكد ثانية ، ان التعليم هو في الاساس عملية اجتماعية قبل أي اعتبار آخر ، وان النظام التعليمي الذي يرسم له خط سيره واتجاه مؤسساته وبرامجه لا بد أن يكون هو أيضا اجتماعي المضمون والطابع .

على هذا نقول ان السمات الثلاث التي رأيناها تميز حركة التعليم

(١) التربية في الشرق الاوسط العربي : بعثة مجلس التعليم الاميركي . ترجمة د. أمير بقطر (نقلا عن مجلة « الطريق » العدد ٩ سنة ١٩٦٨) .

(٢) نفس المصدر السابق .

(٣) راجع يوسف شاكر ـ مجلة « الطريق » العدد ٩ ـ سنة ١٩٦٨ .

في ظل السيطرة الاجنبية ، يمكن فهمها في ضوء الفهم التاريخي للوضع الاقتصادي في تلك المرحلة . ففي عهد الانتداب كان تطور الاقتصاد اللبناني يجري ضمن امكانية محدودة جدا . وذلك بحكم الظروف الموضوعية ثم بحكم الظروف الذاتية النابعة من المصالح التي تمثلها السيطرة الاجنبية حينذاك . ولذا كانت ضرورات التعليم ، اجتماعيا ، محدودة بتلك الحدود الموضوعية والذاتية نفسها . هذا من جهة ، ولن ننسى – من جهة ثانية – واقعا موضوعيا آخر يتصل بوعي الطبقات الشعبية وقدراتها المادية . فان وعيها لضرورات الكفاح واساليبه العملية الكفيلة بتحقيق فرص التعليم لابنائها ، كان لا يزال ضعيفا حينذاك . وفي الوقت نفسه كانت ممكناتها المادية لتعليم ابنائها في المدارس الخاصة والاجنبية غير متوفرة اطلاقا .

على ان عملية التصفية الطبقية في مجال التعليم ، عهد الانتداب ، قد اتخذت وجها آخر غير حصر التعليم الثانوي في المدارس الخاصة والاجنبية .. هذا الوجه نعني به مناهج التعليم ، فقد كان منهج التعليم الابتدائي مثلا يبنى على هدف اعداد التلامذة اعدادا يقتصر على معرفتهم الحد الادنى من القراءة والكتابة بالعربية ثم الحساب مع تحضيرهم بعناية فائقة لمعرفة اقصى ما يمكن من اللغة الفرنسية ومن تاريخ فرنسا وجغرافيتها دون اية عناية تذكر بتعريفهم تاريخ وطنهم وجغرافيته .. ان منهجا تعليميا يقوم على هذا الاساس في بلد عربي غير فرنسي ، كان من المحتم ان يحول بين الاكثرية الساحقة من ابناء الطبقات اللبنانية غير البرجوازية وبين اجتياز المرحلتين الابتدائية والتكميلية ، لكونهم ينشاون ويعيشون في بيئات شعبية لا تستطيع أن تمدهم بأية تجربة او مساعدة في دراسة اللغة الفرنسية او دراسة التاريخ الفرنسي والجغرافية الفرنسية باللغة الفرنسية ذاتها . وهكذا يصبح الهدف من المنهج أن يسهم في ابعاد الطبقات الشعبية الفقيرة عن كل فرصة تثقيفية وحرمانها الحق الانساني الطبيعي في المعرفة وحرمانها بذلك حق المشاركة في خلق القيم الثقافية وبناء ثقافة وطنية أصيلة نابعة من روح شعبنا وخصائصه القومية التاريخية .

هذه نظرة عامة في أمر التعليم خلال مرحلة الانتداب .

ب – مرحلة الاستقلال

اما في مرحلة الاستقلال الوطني ، فان اول ما نلحظه ، من وجهة كمية ، استطاعة الحكم الاستقلالي أن يضاعف المدارس ثانية ، بالقياس الى سنة ١٩٣٠ ، وذلك في سنواته الثلاث الاولى وحدها ، على حين رأينا سابقا ان حكم الانتداب لم يضاعفها سوى مرة واحدة طوال اثنتي عشرة سنة . فقد ذهب عنا الانتداب والمدارس الحكومية لا يزيد عددها عن ٢٦٧ مدرسة ، واذا بنا فى السنة الدراسية ١٩٤٥ – ١٩٤٦ نجد المدارس الحكومية في ظل الاستقلال قد بلغت ٤٥١ مدرسة ، ونجد تلامذتها فى السنة الدراسية نفسها قد تضاعف عددهم فاصبح ٤٠،٩٢٦ تلميذا بعد ان كان سنة ١٩٤١ – ١٩٤٢ لا يتجاوز ٢١،٠٥٦ تلميذا .

ويستوقف النظر هنا ، مقابل هذه الوتيرة ، ان وتيرة النمو العددي لتلامذة المدارس الخاصة والاجنبية ، خلال الفترة الزمنية نفسها (من ١٩٣٠ – ١٩٤٦) كانت اقل من مرة واحدة (من ٨٥،٣٥٠ تلميذا الى ١١٤،٦٠٧ تلاميذ (٤) .

ان وتيرة التطور العددي النسبي للمدارس الحكومية التى نلحظها في تلك السنوات الثلاث الاولى من مرحلة الاستقلال ، تؤلف ظاهرة بارزة في تاريخ تطور التعليم بلبنان رافقت المرحلة الاستقلالية من بدايتها حتى الآن . وهي بالرغم من كونها وتيرة نسبية وكونها ظلت قاصرة عن الوتيرة الضرورية لاستيعاب التعليم الرسمي كل الحاجات والممكنات المتزايدة المتطورة باستمرار – نقول : بالرغم من ذلك تبقى تلك الظاهرة علامة من العلامات التاريخية الفارقة بين مرحلتين : مرحلة الانتداب ومرحلة الاستقلال الوطني . ولكن ، ليست تكفينا معرفة الظاهرة وحدها ، فليست تحل شيئا من المشكلة معرفة ظاهراتها ، وانما المطلوب – في مجال البحث الجدي وفي سبيل معالجة علمية للمشكلة – ان نعرف جوهر الظاهرة ، ثم ان نعرف مصدرها الكامن في حركة الواقع الاجتماعي ذاته .

فلنرجع الى مجرى حركة الواقع هذه ، ولننظر خلالها كيف اخذ الاقتصاد اللبناني يحرز توسعا معينا ، بعد سنوات من الاستقلال ، بفضل عوامل عدة أكثرها خارجي ، كاكتشاف حقول جديدة للبترول العربي ، وكانفساح مجالات جديدة للعمل امام اللبنانيين في بعض البلدان العربية وكتدفق الودائع البنكية لدى شبكة المصارف المتكاثفة في لبنان الخ .. اننا نستطيع أن نلحظ ، خلل هذه النظرة ، تطورا في الاقتصاد اللبناني يمكن وصفه – اذا استخدمنا لغة مبسطة – بانه كان ، نوعا ما ، انتقالا بهذا الاقتصاد من كونه اقتصادا زراعيا وتجاريا (استيرادا وتصديرا) الى كونه نشاطا ماليا بنكيا تجاريا يتحرك معه كل ما يمكن ان يحركه النشاط البنكي من مؤسسات اقتصادية وعمرانية وصناعية خفيفة تنشأ لتوظيف بعض الاموال البنكية .. لكن اذا شئنا ان نستخدم في وصف هذا التطور لغة أكثر علمية فسنجد – بصرف النظر عن وجهات الرأي الفلسفية والاجتماعية عند كل منا – ان اقرب ما يكون الى الحقيقة العلمية هنا تسميته بالتطور الرأسمالي لانه قائم على توظيف رساميل مالية في مجالات استثمار تنتج القيمة الزائدة . حتى ما يوظف منها في المجالات الزراعية (بساتين الحمضيات وجنائن الفاكهة) انما يسوده أسلوب الاستثمار الرأسمالي دون غيره من أساليب الاستثمار الريفي .

ان هذا التطور في الاقتصاد اللبناني ، بعد الاستقلال الوطني ، قد تطلَّب ملاكات للعمل من نوع جديد ذات مستوى معين من المعرفة يتناسب مع مستوى هذا التطور .. من هنا نشأت ضرورة نوعية ، ذات طابع اجتماعي ، لتوسيع التعليم . وفي ظروف هذا التطور ذاتها تهيأت ممكنات مادية لتحقيق هذا التوسع .. ولهذا نرى ان بدايات التطور الاقتصادي هذا رافقها – بصورة جد طبيعية – توجُّه معين من الدولة لتوسيع التعليم الرسمي ..

ولكنه توسيع بقي دائما محدودا – كميا ونوعيا – بحدود ما تقتضيه مصالح الفئات الاجتماعية التي يرتبط هذا الاتجاه الخاص للتطور الاقتصادي بمصالحها ويجري وفق هذه المصالح بالدرجة الاولى ..

فمن الناحية الكمية : يرى المتتبع للاحصاءات الرسمية ان توسيع التعليم لم يكن ، منذ البداية ، يستهدف الغاء حالة الحرمان التي تعانيها الجماهير الشعبية اللبنانية ، اي حرمانها التعليم والمعرفة ، بل كان يستهدف – اولا واخيرا – مجرد تلبية حاجة التطور الاقتصادي التي هي بطبيعتها حاجة محددة على قدر المجال الذي يتحرك ضمنه تطور الاقتصاد اللبناني الوحيد الجانب (الخدمات) .

ومن الناحية النوعية : نرى الاتجاه العام للتعليم الرسمي كان ، ولا يزال – في الاساس – متوافقا مع طبيعة حاجة التطور الاقتصادي للملاكات المتعلمة . ولهذا نرى اتجاه التعليم في لبنان ، بوجه عام ، يدور في فلك العلوم الانسانية ، دون العلوم التطبيقية ، لان هذه العلوم الاخيرة لا تدخل في نطاق تلك الحاجة .

غير ان توجُّه الدولة لتوسيع التعليم ضمن هاتيك الدائرة المحدودة اخذ يصطدم شيئا شيئا – كميا ونوعيا – بحاجة اخرى لاناس آخرين هم ليسوا اصحاب ذلك التطور الاقتصادي ، بل هم الطبقات والفئات الشعبية الكادحة .. ذلك ان حاجات هؤلاء الناس للتعليم اصبحت تتسع أكثر فاكثر مع الزمن ، واصبحت تتجه الى طلب مختلف اشكال المعرفة وفروع العلم دون الوقوف عند حدود العلوم الانسانية ، على عكس اتجاه التعليم الرسمي .

(٤) « التربية في الشرق الاوسط العربي » بعثة مجلس التعليم الاميركي .

لقد ظهر هناك اذن تناقض حاد بين حاجتين للتعليم والثقافة: حاجة محدودة ضيقة المدى هي حاجة الاقتصاد المتطور تطورا رأسماليا أحادي الجانب .. وحاجة كبيرة وسيعة المدى هي حاجة القوى الشعبية المتطور وعيها ، والمتطورة حاجاتها المادية والروحية ، موضوعيا ، بفعل الضرورات التاريخية المحلية والعربية والعالمية المعاصرة .. وخلال التناقض بين الحاجتين من حيث الكم ، برز تناقض بين نوعين من الثقافة يراد من التعليم ان ينتجه لانتاج هذا او ذاك منهما : نوع يتطلبه النظام الاقتصادي والاجتماعي القائم لخدمة تطوره الرأسمالي الخاص.. ونوع آخر أفقي وعمودي معا تتطلبه الحاجات المادية والروحية المستجدة لدى أوسع جماهير الشعب (ثقافة وطنيه متنوعة فروع المعرفة) وقد رأينا هذا التناقض ينفجر باستمرار على مدى الخمسينات والستينات ومع مطالع هذه السبعينات ،في انواع من النضال الشعبي والطلابي في سبيل مطالب متنوعة كانشاء مدارس وتوسيع مدارس وتعديل مناهج والخ ... وهنا نبرز أمامنا نضالات الهيئات والجماهير الطلابية والشعبية منذ بداية الخمسينات في سبيل تأسيس الجامعة اللبنانية الوطنية ، ثم على مدى الخمسينات والستينات وحتى الآن في سبيل تطوير هذه الجامعة وتشييد الابنية الخاصة بها وانشاء الفروع العلمية التطبيقية لها وفي سبيل استقلالها الاداري والمالي وتفرغ هيئاتها التدريسية ورفع مستوياتها العلمية الخ..

والواقع ان مجموعة احداث هذا التناقض في المشكلة التعليمية تكاد تؤلف تاريخ التعليم بكامله في لبنان .. ونحن نجد من خصائص هذا التناقض انه في كل مرحلة من تطور الاقتصاد اللبناني ، يتخذ سمة المرحلة نفسها .. ويمكن رؤية هذه الظاهرة في مرحلتين أساسيتين :

الاولى هي المرحلة التي كان النظام الاقتصادي الاجتماعي قادر فيها على استيعاب خريجي المدارس والمعاهد والكليات ، مع حسبان ان وجود هؤلاء الخريجين كان محدودا سواء من حيث الكم أم النوع في تلك المرحلة .

الثانية : هي المرحلة التي أخذ فيها هذا النظام يضيق عن استيعاب الخريجين كما هو الحال في السنوات الاخيرة التي أصبح يعاني فيها أزمته ككل بأشد مضاعفاتها وأكثرها تعقدا .

في هذه المرحلة الثانية صار النظام الاجتماعي أضيق من مدى انتاجه البشري في ميدان الثقافة ، وصارت أزمته في هذا الميدان تشد على خناقه اكثر فأكثر . ولعل احدى مشكلاته هنا انه هو نفسه قد خلق أزمته بيده . ذلك انه بمجرد أن صار للتعليم الرسمي وجود ظاهر وفاعل ، صار له جهازه المتحرك وصار له نهجه المستقل في تطوره ، نسبيا ، عن تطور النظام ككل .. بمعنى ان التعليم من حيث قوانين تطوره الخاص لم يبق قادرا على الخضوع خضوعا آليا ومباشرا لقوانين تطور النظام الاجتماعي من حيث هو كل متكامل ، بل صارت لتطور التعليم استقلاليته النسبية .. ولذا وقع في مركز التجاذب بين النقيضين : ضيق النظام ككل عن توسيع التعليم وتنويعه ، وسعة الحاجة لدى أكثرية المواطنين الى هذا التوسيع والتنويع .

أيبقى التناقض هكذا ، يشتد ويحتدم ، دون حل ؟

طبعا ، لا .. فلا بد من حل ما .. ونحن نعتقد ان نوعية الحلول ذاتها انما تعبر عن موقف اجتماعي .. ومن هذه المقولة ننطلق في فهم الحلول التي تقدمها الدولة لهذا التناقض .. فماذا تقدم الدولة ؟

الذي تفعله الدولة في هذا المجال هو قمع احد طرفي التناقض.. أي قمع حاجة جماهير الشعب اللبناني . فمع حاجتها الى أوسع نطاق للتعليم بالقياس الافقي والكمي وحاجتها الى أغنى مادة تعليمية وأعمقها بالقياس العمودي والنوعي .. هذا الحل القمعي الذي اختارته الدولة يتجلى في الحقائق الاحصائية التالية :

١ – تخلف المدارس الرسمية عن استيعاب المادة البشرية للتعليم. ففي هذا المجال تبرز أمامنا ظاهرتان :

أ – فقدان مرحلة الروضة من مراحل التعليم الرسمي . أما المدارس الابتدائية الرسمية فلا تقبل الولد الا بعد تخطيه الخامسة من العمر . أي ان تلامذة التعليم الابتدائي الرسمي يتأخرون سنة او سنتين عن التعليم ، ولذا تقول احصاءات الامم المتحدة ان ٧٠ ٪ من تلامذة المرحلة الابتدائية في لبنان هم في سن ما بين الحادية عشرة والرابعة عشرة (٥) وهي سن الدراسة المتوسطة لا الابتدائية .. وهذه الظاهرة تختص الطبقات الشعبية الفقيرة باجحافها ..

ب – معدل الذين يتقدمون كل سنة لنيل الشهادة الابتدائية من تلامذة المدارس الرسمية والمجانية يبلغ ٣٥،٤٢٣ تلميذا وتلميذة ، ولكن الذين يستطيعون منهم أن يتابعوا الدراسة المتوسطة لا يزيدون عن ٢٠،١٧٠ (٦) لان هذا العدد الاخير هو أقصى ما تستوعبه المدارس التكميلية الرسمية ، ولا وجود لمدارس مجانية لمرحلة الدراسة المتوسطة .

٢ – مظاهر التصفية الطلابية خلال الانتقال من مرحلة تعليمية الى أخرى :

أ – تقول احصاءات الامم المتحدة بهذا الشأن انه من أصل كل ألف (١٠٠٠) من تلامذة المدارس الابتدائية الرسمية في لبنان ينهي المرحلة الابتدائية ٣٨٣ تلميذا وتلميذة فقط ... وانه لا ينهي المرحلة المتوسطة من هؤلاء سوى ١٦٥ تلميذا وتلميذة ولا ينهي المرحلة الثانوية من هؤلاء سوى ٤٠ تلميذا وتلميذة (٧) أي ان ٤ ٪ فقط من التلامذة اللبنانيين ينهون الدراسة الثانوية .

ب – معدل تلامذة السنة الاولى المرحلة الثانوية في المدارس الرسمية ، حتى سنة ١٩٧٠ ، يبلغ ٣،٥١٢ تلميذا وتلميذة . يصل منهم الى السنة الثالثة الثانوية ١،٧٠٥ تلامذة . أما تلامذة السنة الاولى هذه نفسها (الثانوية) في المدارس الخاصة فمعدلهم ٨،١٤٣ تلميذا وتلميذة ، يصل منهم الى السنة الثالثة الثانوية ٤،٩٠٢ فيكون مجموع الذين يصلون الى هذه السنة من التلامذة ٦٦٠٧ لا يجتاز المرحلة الثانوية منهم سوى ٢،٣٨٢ تلميذا وتلميذة (٨) .

٣ – التخلف النوعي في اعداد التلامذة للثقافة الثانوية : يتجلى هذا التخلف في مظاهر عدة . ولكن سأقتصر هنا على مظهره في مستوى الهيئة التعليمية التي تهيىء المادة البشرية للتعليم الثانوي . أعني معلمي المدارس الابتدائية والمتوسطة الرسمية ومعلماتها .

تقول احصاءات وزارة التربية لسنة ٦٩ – ١٩٧٠ ان عدد معلمي هذه المدارس ومعلماتها يبلغ ١١،٣٨٩ معلما ومعلمة ٢٥ ٪ منهم فقط يحملون الشهادة التعليمية و ٤٥،٩٥ ٪ منهم يحملون الشهادة المتوسطة فقط ، و ٧،٣٦ ٪ فقط من معلمي المدارس المتوسطة معدون للتعليم في هذه المرحلة (٩) .

٤ – الشروط الانسانية والصحية والايضاحية : في هذا المجال ايضا نعتمد احصاءات وزارة التربية ، اذ تقول :

أ – ٩ ٪ فقط من أبنية المدارس الرسمية مبنية لتكون مدارس .

ب – ٤٠ ٪ من تلامذة المدارس الرسمية يحتاجون الى مقاعد صالحة .

ج – ٨٧ ٪ من هذه المدارس خالية من المختبرات ومن سائر

---

(٥) دراسة للمركز الاقليمي للتخطيط التربوي في البلدان العربية ، سنة ١٩٧٠ .

(٦) نشرة الاحصاء التربوي » الصادرة عن وزارتي التربية والتصميم في لبنان سنة ١٩٦٨ – ١٩٦٩ .

(٧) المركز الاقليمي للتخطيط التربوي في البلدان العربية سنة ١٩٧٠ .

(٨) المصدر السابق .

(٩) نشرة التعليم الرسمي الابتدائي والمتوسط في لبنان ، الصادرة عن مديرية التعليم الابتدائي سنة ١٩٦٩ – ١٩٧٠ .

المعدات المختبرية (١٠) .

٥ – المادة البشرية خارج المؤسسات التعليمية : في هذا المجال احصاءات رهيبة عن جيش الاولاد البالغين سن التعليم ولا مكان لهم في المدارس الرسمية ، ولا قدرة لاهليهم أن يكونوا في المدارس الخاصة والاجنبيه ، فان احصاءات وزارة التربية نفسها لعام ١٩٦٨ تقول أن ثلث الاولاد اللبنانيين البالغين سن التعليم هم خارج المدرسه وان احد الثلثين الاخيرين اللذين في المدرسة (١٠٠ الف ولد) يشمل الاولاد الذين دخلوا المدرسة بعدما تجاوزوا السن الطبيعيه لدخولها .

٦ – في الملاك التعليمي الثانوي : وفي هذا المجال أيضا تقول وثائق وزارة التربية أن ٧٥٧ أستاذا من أساتذة التعليم الثانوي الرسمي هم في الملاك الدائم ، و ٨٧٠ أستاذا هم متعاقدون . وهذا العدد الكبير من المتعاقدين يملأ مراكز شاغرة ل ٤٢٠ استاذا دائما . ولا شك ان هذا الواقع غير الطبيعي ينعكس سلبيا – طبعا – على مستوى التعليم الثانوي ومردوده بقدر ما ينعكس على مستواه ايضا كون التعليم المتوسط يعتمد هيئة تعليمية ليست لها الكفاءة ، بالاغلب ، لاعداد التلامذة اللائقين للتعليم الثانوي ، كما أوضحنا في الفقرة الثالثة من هذه النماذج الاحصائيه . ورغم هذا الواقع غير الطبيعي نرى محاولة جادة لتقليص عدد المتخرجين من كلية التربيه في الجامعة اللبنانية .

٧ – ويمكن ، أخيرا ، أن يلحق بهذه المواقف من الدولة في قضية التعليم موقفها من قضيه الامية في البلاد . فهناك عدد هائل من متوسطي الاعمار بلغوا سن الدراسة في عهد الاستقلال ولم يتعلموا ، فضلا عن جيش الاميين الكبار .. وتحضرني هنا أمثلة على ذلك غير كاملة ولكن لها دلالتها البعيدة . مثلا :

– ٤٥ ٪ من سكان البقاع أميون ..

– ٣٠٤٣ ٪ من مجموع عمال المؤسسات الصناعية في بيروت وضواحيها أميون ..

– ٦٣٦ ٪ من مجموع الاميين في هذه المؤسسات تقل أعمارهم عن الخامسة والثلاثين (١١) .

هذه نماذج قليله من مظاهر القمع غير المباشر الذي تعتمده الدولة حلا للتناقض المحتدم ، الناشيء عن التعارض بين حاجة النظام الاجتماعي الى تحديد التعليم الرسمي بحدود التطور غير الطبيعي لهذا النظام ، وبين حاجة أكثرية الشعب الى توسيع هذا التعليم بمختلف مراحله لاقصى حدود الامكان .

أما جماهير الشعب الكادحة فتريد حل هذا التناقض على نحو معاكس .. اي انها تريد ازاحة العوائق كلها التي تحول دون تطوير التعليم وتوسيعه .

فأي حلّ نأخذ به ؟

ان أبسط مفاهيم الديمقراطية التي لا مجال للخلاف فيها تقضي بأن نختار الحل الذي يأخذ جانب حاجه الاكثرية دون الاقلية ..

وانطلاقا من هذا المفهوم الديمقراطي البسيط يمكن ان نحكم على النظام الاجتماعي القائم في لبنان بأنه يعادي الثقافة والتعليم . أو – بقول آخر – يناصر التجهيل أو بقاء الجهل مبسوط الرواق على الكثرة من جماهير شعبنا .. قد يبدو هذا الحكم قاسيا ، ولكنه عادل على كل حال ...

ان الرجوع الى بعض المفاهيم الحضارية الصحيحة المعاصرة يقضي أيضا بأن الذين يقفون بجانب حاجة الجماهير الكادحة ينبغي أن نسميهم تقدميين ، وان الذين يقفون بجانب قمع هذه الحاجة لا يمكن أن نسميهم الا رجعيين .. ولكن هذا الكلام لا يحل شيئا من المشكلة . فأين الحل ؟

نحن – كما قلنا – مع حاجة جماهير شعبنا الى تعليم رسمي غير مقيد بقيد اطلاقا في أية مرحلة من مراحله . غير ان هذا لا يكفي لايجاد القاعدة الاساسيه لحل المشكله . ولا يمكن ان نجد هذه القاعدة اذا بقينا ننظر الى قضية التعليم بوصف كونها قضية قائمة بذاتها منفصلة عن حقيقتها الاجتماعية مستقلة عن القضيه الاشمل التي هي – أي قضية التعليم – جزء منها .. نعني بها قضية التنمية الاقتصادية الشاملة ..

فنحن ، اذا كنا حقا من أنصار فتح أبواب التعليم دون قيود ، وجب أن نضمن تطورا اقتصاديا وتنمية شامله دون قيود : أي أن نضمن تطور الصناعة ، والزراعة ، ومنشآتها وتقنيتها ، وتطور سائر مرافق الحياة الاجتماعية والاقتصادية ولا سيما المرافق المنتجة منها ، لان هذه هي القادرة ، أولا ، على استيعاب كلي للمتعلمين الجاهزين والخريجين ، وهي القادرة – ثانيا – على الانتاج المادي الذي يقيم أساسا ماديا لتوسيع دائم متطور للتعليم .. وهنا يكمن أساس الحل لقضايا الجامعة اللبنانية وخريجي الجامعات كلها وسائر قطاع المثقفين .

هذا الاتجاه في رؤيه جذور المشكلة ، كفيل أن يحل التناقض الذي تحدثنا عنه ، حلا علميا وواقعيا ، لان التناقض لا يمكن أن يحل بقمع أحد طرفيه ، بل بتغيير أساسي في كلا طرفيه .

ثم ان هذا الاتجاه الشمولي غير الجزئي في رؤية المشكلة المطروحة أمامنا ، يرينا كذلك مدى الارتباط الحيوي والجوهري بين قضية الثقافة الوطنية بوجه عام والقضية الاجتماعية التي تعد مسألة التنمية الاقتصادية الشاملة قاعدتها الاساسيه .. وهذا الارتباط الحيوي الجوهري بين القضيتين يستلزم بالطبع ارتباطا على شاكلته بين النضال في سبيل بناء ثقافة وطنية تكون ملك جماهير الشعب وبين النضال في سبيل اقتصاد وطني مستقل متطور وتنمية اجتماعية شاملة لحساب مصلحه الجماهير الشعبية هذه .

من هنا نرى ان قضية الثقافة – وضمنها قضية التعليم برمتها – هي بالاساس قضية وطنية اجتماعيه من حيث محتواها الواقعي . ولهذا كان النضال في صعيد الثقافة بمعزل عن هذا المحتوى أشبه بحال من يلهث نحو السراب وهو يحسب انه يجري وراء الماء العذب .

قضية التيارات الفكرية :

وفي ضوء النظرة المنهجية التكاملية ذاتها لقضية التعليم ، ننظر الى قضية التيارات الفكريه القائمه الآن في لبنان .. فنحن حين نرى قضية التعليم قضيةوطنيه اجتماعية ، لا بد أن يكون أمر التيارات الفكرية مرتبطا في نظرنا مع قضية التعليم برباط مشترك من جهتين : أولا ، من جهة كونهما معا يؤلفان قضية الثقافة ككل .. وثانيا ، من جهة كونهما معا جزءا لا يتجزأ من القضية الوطنية الاجتماعية في بلادنا .

ان رؤيتنا لهذا التلازم بين مشكلات التعليم في لبنان ومشكلات الفكر اللبناني ، تبلغ حد الجزم بأن مشكلات الفكر هذه هي ، في وقت واحد ، امتداد لمشكلات التعليم وانعكاس عنها من جهة وموجه لها ضاغط عليها من جهة ثانية .

ان السمة الطبقية التي رأينا ، في ضوء الامثلة الملموسة والارقام ، كيف ترسم الاتجاه العام للنظام التعليمي في بلادنا وتوجه خطوات التعليم في مختلف مراحله منذ عهد الانتداب حتى اليوم ، قد أنتجت – دون شك – في المدى الزمني الطويل ، جيلا أو أجيالا فيهم أناس تقولبت نزعاتهم الفكرية والاجتماعية وفق ايديولوجية هذا النظام الموجّه للتعليم ، ثم صار فريق من هؤلاء المثقفين في المراكز المتحركة والمحركة من الحياة الفكرية في هذا البلد . مضافا الى ما أنتجته المؤسسات التعليمية الخاصة والاجنبية على المدى الاطول من ثقافات هي – مهما تعددت وتنوعت – ثقافات معجونة بتلك الايديولوجية الطبقية ذاتها من جانب ، وبالايديولوجية الاستعمارية من جانب آخر .. من هنا كانت التيارات

(١٠) المصدر السابق .

(١١) وثائق المؤتمر الوطني للتعليم في بيروت ١٩٦٨ .

الفكرية ـ كما قلنا ـ امتدادا لمشكلات التعليم وانعكاسا عنها . ولكن في الوقت نفسه كان دائما للتيارات الفكرية التي تمثل ايديولوجية الطبقة السائدة في لبنان اثرها التوجيهي الضاغط في اعادة انتاج ثقافة معجونة بهذه الايديولوجية بواسطة الحقل التعليمي ، سواء بمادته البشرية أم بمادته التعليمية ومناهجه أم بنظمه البيروقراطية المختلفة : نظم الامتحانات والادارة ونظم التعيين والتفتيش الخ ...

فالمسألة اذن هي ـ بتكاملها وجدليتها ـ مسألة واقع اجتماعي يتخذ مجالا لحركته الداخلية في كل ميدان من ميادين الحياة اللبنانية، وهو يجد في الميدان الفكري والثقافي مجالا أقدر على التأثير غير المباشر لان عالم الفكر والثقافة عالم مركب معقد ، ولذا كان له استقلاله النسبي عن عالم الواقع المباشر . وبهذه الاستقلالية النسبية للفكر والثقافة يستطيع ذوو النزعات الفكرية المعادية للتقدم ولمصالح الجماهير الشعبية أن يخفوا هذه النزعات وراء ستار من التعالي المصطنع عن حركة التاريخ والمجتمع في حين هم يجهدون لتحويل أفكارهم وقيمهم وتصوراتهم المعبرة عن تلك النزعات الى قوة مادية فاعلة وموجهة لحركة التاريخ والمجتمع في غير وجهة التقدم .

هذا الكلام يستدرجنا الى تحديد ما لمفهوم الثقافة ، ومنها الفكر، لكي نصل من ذلك الى وضع الثقافة في لبنان على صعيد واضح المعالم :

ـ ما هي الثقافة ؟

ـ في محاولتنا تحديد مفهوم الثقافة ، نود القول ـ قبل كل شيء ـ أن المادة العلمية او مادة المعرفة بوجه عام ليس وجودها أو عدمها هو الذي يضع الحدود الحاسمة بين الانسان المثقف وغير المثقف . وذلك لان الثقافة بمفهومها الحضاري ليست هي المادة العلمية او المعرفية بذاتها حين يمتلكها انسان ما . فان مجرد امتلاك هذه المادة في الذهن او في الذاكرة لا يحوله الى انسان مثقف . وانما الامر أبعد من ذلك ، وربما كان أبسط من ذلك أو أعقد .. وهو ان الاساس في مفهوم الثقافة أن يبني للانسان المثقف ملكة فكرية تتكون بها لديه رؤية عامة الى الحياة والمجتمع ،فيضوئها يتحدد موقفه الفكري والعملي حيال كل قضية من قضايا الحياة والمجتمع . فليس مثقفا من تتكدس المعارف في رأسه وهو دون رؤية من هذا النوع . ولا شك ان المادة العلمية والمعرفية تؤدي دورا فعالا في بلورة هذه الرؤية . ولكن المسألة هنا هي هذه :

ـ من أين تنطلق هذه الرؤية العامة الى الحياة والمجتمع ؟ هل تنطلق من المعرفة ذاتها ، أم من التأمل الفكري المحض ، أم من الموقف الوجداني أو الاخلاقي ؟

ـ في رأينا انها تنطلق أساسا من الموقف الاجتماعي ، فهي ليست مسألة فكرية محضا ، وليست مسألة وجدانية أو أخلاقية ، وانما هي ـ في جوهرها ـ مسألة اجتماعية يحددها اساسا موقع كل منا في البنية الاجتماعية الشاملة ومكانه ودوره الفئوي في عملية الانتاج الاجتماعية.. من هذا الموقع تنطلق ، أول الامر ، نظرة كل منا الى الحياة والمجتمع ، وقد تتغير النظرة وقد تثبت ، وقد تتعمق وتغتني وتتركز في هذا الجانب أو ذاك من جوانب الصراع الاجتماعي .. ودائما تكون المعرفة ووسائل المعرفة ومصادر المعرفة ذات دور فعال في تغيير الرؤية أو تثبيتها ، في تعميقها أو تسطيحها .. هذا مما لا شك فيه ، ولكن ليس من الطبيعي أن تتغير رؤية الفكر دون أن يتغير الموقف الاجتماعي أو يتغير الموقع في البنية الاجتماعية الشاملة .

فالثقافة اذن هي ـ في وقت معا ـ عملية ذهنية معرفية ، وموقف اجتماعي طبقي ، وسلوك فكري يستتبع سلوكا وجدانيا وأخلاقيا وسلوكا عمليا محركا ومغيرا ، وعند ذوي المواهب الفنية يستتبع كذلك رؤيا فنية تستمد طبيعتها ولونها واتجاهها ـ تلقائيا ـ من هذا المزيج الكامل الذي تكونت منه الثقافة .

وهنا علينا أن نرجع الى هذا المزيج الكامل المركب المعقد لنتعرف عناصره الاساسية التي بها تكون الثقافة في شعب أو أمة أو مجتمع ثقافة يصح انتسابها الى هذا الشعب او هذه الامة أو هذا المجتمع ، فيقال مثلا ثقافة عربية أو فرنسية الخ ... أو تسمى ثقافة وطنية بمقتضى هذا الانتساب .

ما هي هذه العناصر الاساسية لثقافة كل مجتمع معين لتكون حقا ثقافة هذا المجتمع أصالة لا زيفا ؟

ـ ترون اننا نشدد في ذكر الموقف الاجتماعي عند الكلام على مفهوم الثقافة .ولكن لسنا نعني اكثر من كون هذا الموقف منطلقا وكونه واحدا من عناصر هذه العملية التي قلنا انها في غاية من التركيب والتعقيد .. فهناك أيضا عنصران أساسيان الى جانب الموقف الاجتماعي الطبقي ، هما العنصر الانساني العام .. والعنصر القومي الخاص .

وايضاح ذلك ان ثقافة المجتمع المعين تتكون ، تاريخيا وحضاريا، من ثلاثة عناصر أساسية ، هي :

اولا ، خلاصة التجارب البشرية التي كدستها شعوب عدة مختلفة عبر تاريخ التطور البشري الطويل ، الحافل بمآثر الانسان أينما أقام من الارض في محاولاته الرائعة لكشف قوانين الطبيعة وتطويعها لتطوير حياته المادية والروحية .

ثانيا ، العنصر القومي الذي هو نتاج تلاقح حضاري بين خلاصة التجارب البشرية العامة وبين التجارب الخاصة لهذا المجتمع المعين الذي اكتسب خصائص قومية معينة من ممارسته الطويلة لظروف تاريخية واجتماعية من نوع متميز . بذلك تنشأ ثقافة قومية تتكون من تحقق العام في صورة الخاص : البشري في صورة القومي . وبذلك ينشأ أيضا لهذه الثقافة تاريخ وتراث يرتبطان عضويا وموضوعيا ، بتاريخ مجتمعها وبخصائصه القومية التاريخية .

ثالثا ، العنصر الاجتماعي الطبقي . وهو ينبثق في داخل الثقافة القومية الواحدة وضمن خصائصها المميزة تاريخيا . انه عنصر متعدد متنوع بقدر تعدد الايديولوجيات والمصالح الطبقية في المجتمع الطبقي المعين . وهو ـ لذلك ـ عنصر تناقض بين ثقافات متناقضة ، ولكن تناقضها يبقى في اطار من الوحدة ، هي وحدة الثقافة القومية الجامعة . اي ان وجود ثقافات طبقية معبرة عن عدة ايديولوجيات داخل المجتمع الواحد لا يعني بالضرورة وجود انفصام بينها وبين الثقافة القومية لهذا المجتمع ، بل يعني العكس .. والعكس هنا هو أن تكون الملامح الاساسية للثقافة ذات الطابع الطبقي مستمدة من الخصائص العامة التي تتميز بها الثقافة القومية في مجتمعها المعين . ومعنى هذا انه ما من تيار ثقافي أو فكري يظهر في المجتمع وهو منفصل روحا وأصولا عن هذه الخصائص المميزة للثقافة القومية ولتاريخها ولتراثها ، ليس من سبيل للحكم عليه الا بأنه تيار غريب زائف غير أصيل ، لا يغني ثقافة بلاده الوطنية ، بل يعمل لافقارها ومسخها وتغريب أهلها عن طبيعة وجدانهم وعن حقيقة مشكلاتهم ، وعن قضايا حاضرهم وآفاق مستقبلهم معا ..

* * *

بعد هذا ننتقل من التعميم الى التخصيص ، أي الى قضية الثقافة بلبنان في ضوء هذه المقولات الدائرة حول مفهوم الثقافة كما نتصوره .

نحن رأينا ان التفاعل الثقافي الحضاري بين العنصر البشري الاشمل والعنصر القومي الخاص والعنصر الاجتماعي الطبقي هو ـ في تصورنا ـ أصل أصيل في عملية التكون والصيرورة لكل ثقافة يصح أن تسمى ثقافة وطنية أو قومية .

ونحن رأينا أيضا ان اكتساب الثقافة صفتها الوطنية أو القومية لا ينشأ من انتسابها الجغرافي وحسب الى المكان الذي تنتج فيه ، بل هي تكتسب هذه الصفة من كونها ذات تاريخ وتراث يرتبطان عضويا، وموضوعيا ، بتاريخ مجتمعها المعين ، وبالخصائص القومية التاريخية

لهذا المجتمع .

بناء على ذلك كله نضع مشكلة الثقافة بلبنان ، من حيث مضمونها ، في اطار هاتين المسألتين المتلازمتين :

١ ـ مسألة تفاعل الثقافات .

٢ ـ مسألة الموقف من التراث الثقافي الوطني .

في هذا الاطار يتبادر الى ذهني ما هو شائع عندنا جدا ، ومكرر جدا ، ويكاد يكون لازمة من لازمات كل حديث عن لبنان على ألسنة بعض المفكرين اللبنانيين أو أقلامهم .. ذلك قولهم بأن لبنان هو مركز تفاعل الثقافات والحضارات في الشرق .

في رأيي ان هذا القول يحمل في أبعاده جزءا من العلة التي نسميها مشكلة الثقافة في لبنان . لان المدلول الذي يقصده أكثر الناس ترديدا لهذا القول هو غير مدلوله الحقيقي .. هم يقصدون ـ أولا ـ التعريض ببلدان شقيقة للبنان ، بزعم انها غير منفتحة للتفاعل بين الثقافات والحضارات وان لبنان يتفرد بهذا الانفتاح في هذه المنطقة ..

وهم ـ ثانيا ـ يقصدون نمطا معينا من التفاعل ، ونوعا معينا من الثقافات والحضارات ، وفي كلا القصدين هم يخادعون أنفسهم ويخادعون جماهير شعبنا عن الواقع الذي هو محنة ثقافتنا ومشكلتها العميقة ، ثم هم يخادعوننا عن الحقيقة العلمية لمفهوم التفاعل . وبحكم ذلك كله هم يعرّضون ثقافتنا الوطنية لاخطار الانغلاق عن التفاعل الحقيقي الذي اعتبرناه مقوما اساسا من مقومات كل ثقافة وطنية، كما انهم يعرّضونها لاخطار الانعزال أو الانقطاع عن جذورها الضاربة في أرض الثقافة العربية الام وتاريخها وتراثها .

ان تفاعل الثقافات والحضارات مسألة موضوعية لم تخضع للرغبات الذاتية في عصر من عصور التاريخ البشري ، لا سلبا ولا ايجابا . وهي في عصرنا هذا أكثر موضوعية وأعمق وأرسخ . لان أسباب التفاعل في هذا العصر أوفر وأسرع منها في أي عصر مضى ، فلم يبق يحق لبلد في عالمنا الحاضر أن يختص نفسه بأنه مركز تفاعل دون غيره من البلدان .

هذه واحدة . وأما الثانية فاننا بحكم هذا الواقع الموضوعي لا يمكن أن ننكر على بلدنا لبنان ان قانون التفاعل الثقافي والحضاري يجري عليه كما يجري على غيره من بلدان العالم ، في كل عصر وجيل .

وأما الثالثة ـ وهنا نقطة المشكلة ـ فاننا نسأل :

ـ كيف يجري ، عمليا ، هذا التفاعل في لبنان ؟

ما دمنا الآن في موقف من يعالج مشكلة قائمة بالفعل ، وما دامت المسألة ، في نظرنا ، مسألة وطنية بالاساس ، فان ذلك يفرض علينا أن نجيب عن هذا السؤال بصدق وأمانة وصراحة :

ان أول ما يبدو لي من وصف للصورة التي يجري عليها ما يدعى بالتفاعل بين الثقافات والحضارات في لبنان ، هو القول بأنه يجري بصورة ناقصة ومشوهة ومتحيزة ، فليس هو تفاعلا بالواقع بقدر كونه افتعالا للتفاعل ..

ان للتفاعل الثقافي والحضاري قوانينه الموضوعية . وهذه القوانين تأبى أن يحصل التفاعل بالقسر والافتعال وفرض الاشياء فرضا من الخارج دون أن يجيء ذلك طواعية من الداخل . انه لا يمكن أن يحصل تفاعل بين موضوعين ما لم يكن كل واحد منهما يحمل في تركيبه الداخلي قابلية التجاوب مع الآخر او الانفعال به لخلق تحول نوعي في طبيعة كل منهما .. في حين ان ما يسمونه تفاعلا بين الثقافات أو انفتاحا على الثقافات في لبنان ، لا يراعي شيئا من مضمون هذه المقولة البدهية .

هناك اشكال من « التفاعل » المشوه المتحيز مفروضة على الثقافة اللبنانية في جوانب عدة من جوانبها : في ميادين التعليم ، في الحياة الفكرية ، في مجالات الادب والفن ، في صالات العرض السينمائي ، في مؤسسات الوسائل الاعلامية المختلفة .

ففي الحقل التعليمي نذكر كلاما لاحد كبار المسؤولين في وزارة التربية (١٢) بمناسبة الحديث عن المنهج الجديد للتعليم الثانوي يقول ان الخط العام لهذا المنهج هو « اللبننة ومسايرة العصر » ، وقد أوضح القصد من اللبننة بقوله انها تحدث « في اطار من الحرية يحترم الفوارق » . فماذا يعني بالفوارق ؟.. في بقية كلامه نفهم انها الفوارق بين « الشرق المتصوف والغرب الانساني والتكنيكي ».

هذا هو ، اذن ، مفهوم اللبننة في نظر موجهي نظام التعليم .. وهذا هو مفهوم مسايرة العصر عندهم ، أي الانفتاح ، أو تفاعل الثقافات ..

فاللبننة « تقوم في اطار من الحرية يحترم الفوارق » .. والتفاعل الثقافي يقوم بالتزاوج بين « تصوفية » الشرق و « انسانية » الغرب وتقنيته ..

اننا نرى في المفهومين كليهما تشويها لمفهوم الثقافة الوطنية من جهة ولمفهوم التفاعل الثقافي من جهة أخرى .

أما أولا ، فلان هذا الكلام حين يتحدث عن اطار الحرية وعن احترام الفوارق ، انما يقصد حرية الفوارق الطائفية في لبنان ، وبالتالي حرية الثقافات القائمة على الطائفية .. فهل هذا هو مفهوم الثقافة الوطنية اللبنانية ؟ أليس هذا « تكريسا » ، فكريا وعمليا رسميا للايديولوجية الطائفية التي ترجع في مضمونها الاجتماعي الى ايديولوجية الطبقة السائدة في لبنان ، والتي يقوم نظام التعليم عندنا على غرسها وتوطيدها وتخليدها بوساطة التلقين الميكانيكي في المدارس والمعاهد اللبنانية ؟

فلبننة التعليم تعني ـ على هذا ـ خلق ثقافة خاصة معبرة عن ايديولوجية معينة ، فارغة من الخصائص العامة للثقافة الوطنية ، ثقافة الشعب بأسره ، نافية في الوقت نفسه الحرية ، حرية جماهير الشعب الكادحة في خلق ثقافتها أيضا .. وهي مع ذلك ثقافة تضطهد التراث الوطني والقومي وتقدم عليه كل ما هو أجنبي يعبر ـ بدوره ـ عن ايديولوجية الطبقة الاحتكارية الاستعمارية في عالم الغرب . وهذا كله يظهر ، بوضوح ، في مناهج التعليم كلها : في منهج اللغة العربية واللغة الاجنبية ، في منهج الادب العربي والادب الفرنسي ، في منهج الفلسفة العربية والفلسفة العامة ، في منهج التاريخ والجغرافية . في هذه المناهج كلها يستطيع الباحث المتجرد أن يلحظ ببساطة محاولة جدية مدروسة تستهدف أمرا آخر غير اللبننة الحقيقية .. تستهدف « تغريب » الثقافة اللبنانية ، وبالتالي « تغريب » الانسان اللبناني ذاته . وهذا بعينه هدف تكريس « الايديولوجية » الطائفية .. والتدليل على ذلك يحتاج الى دراسة تفصيلية لمناهج التعليم هذه (١٣) .

وأما ثانيا ، أي تشويه مفهوم التفاعل الثقافي ، فان الحديث عن « الشرق المتصوف والغرب الانساني والتكنيكي » هو بذاته تشويه للاساس الذي يقوم عليه هذا التفاعل .. انه تشويه للثقافة الشرقية وتراثها بكامله ، يقابله تحيز للثقافة الغربية واضح .. فهل صحيح ان الشرق لم ينتج سوى التصوف ، وهل صحيح ان الغرب لم ينتج سوى الانساني والتكنيكي ؟.. ثم ما معنى « الانساني » هنا ؟.. كلمة تحمل الكثير من المقاصد ، وهي ـ مع ذلك ـ لا تحمل شيئا عند التدقيق لانها مطلقة ، والمطلق مجرد محض لا وجود له خارج عالم الذهن ..

على ان صاحب هذا القول كان يقصد به فريقين من اللبنانيين :

---

(١٢) هو الدكتور جوزيف زعرور المدير العام لوزارة التربية من مقال نشرته له جريدة « الاوريان » البيروتية أوائل سنة ١٩٦٨ .

(١٣) راجع الدراسات التي وضعت بمناسبة صدور منهج التعليم الثانوي الجديد : مجلة « الطريق » ـ العدد ٩ ـ سنة ١٩٦٨ ـ بيروت .

فريقا يفترضون انه يرتبط بتصوف الشرق ، وفريقا يفترضون انه يرتبط بانسانية الغرب وتقنيته !.. فكأنه يوحي بهذا القول الى اللبنانيين انهم مختلفون هكذا فعلا ، وان الاختلاف بينهم حقيقة تاريخية وطبيعية وعقلية ، وان هذه الحقيقة ثابتة وأبدية .. وذلك بالضبط هو المضمون الايديولوجي لما يدعى ب « الميثاق الوطني » المزعوم !..

ان هذا القول لم يكن تعبيرا عن رأي شخصي عابر ، وانما هو انعكاس لواقعين متكاملين يتمثلان في المناهج التعليمية من جهة ، وفي تيار فكري واسع في لبنان من جهة ثانية ، له مؤسساته ووسائله الاعلامية وشخصياته المعبرة عنه على منابر فلسفية ونظرية ، جامعية وغير جامعية .

فان نظرة لمنهج الفلسفة العربية في الثانويات ، بتفاصيله ، تنبىء ان واضعي هذا المنهج ، قد اختاروا له من قضايا الفلسفة العربية كل ما يتصل بالنزعات الغيبية والتصوفية والمثالية وأهملوا - بالمقابل - كل ما يتصل بالاتجاهات الواقعية والمادية الفلسفية ، وكل ما له ارتباط بالواقع الاجتماعي في العصور العربية السابقة ابان ازدهار هذه الفلسفة .

والآن اذا استعرضنا اللوحة من جديد ، بايجاز ، رأينا ان هناك خطا تاريخيا اصطنع اصطناعا قسريا لمسيرة تطور الثقافة بلبنان ، ولذلك جاء اتجاه تطورها حتى الآن ، سواء في مجال التعليم أم في مجال النشاط الفكري والثقافي العام يعكس ، بصورة مباشرة حينا وغير مباشرة حينا ، سيطرة الايديولوجية المعبرة عن اتجاه تطور النظام الاجتماعي القائم في لبنان .

ان هذا الخط التاريخي المصطنع قد فرض - اولا - موقفا انتقائيا من التراث الثقافي العربي الذي هو الارض الطبيعية الام لثقافة لبنان الوطنية ، لجذورها وتاريخها وتراثها كله ، ولتراث نهضتنا الحديثة في القرن التاسع عشر بالاخص .

وفرض - ثانيا - موقفا مشوها متحيزا من عملية التفاعل مع الثقافات ..

وفرض - ثالثا - نظاما تعليميا طبقيا قمعيا يقمع حاجة الجماهير الشعبية الى ثقافة تعبر عن حياتها وتاريخها وتراثها وحاجات حاضرها وآفاق مستقبلها الافضل .

وقد كان نتاج هذا كله أن أفرغت الثقافة اللبنانية :

١ - من قواها الداخلية الدافعة لتطورها في خط متصاعد وطني ديمقراطي تقدمي .

٢ - من تفاعل طبيعي بين عناصرها التكوينية الاساسية : العنصر البشري العام ، والعنصر القومي الخاص ، والعنصر الاجتماعي الطبقي المتعدد الانواع ضمن الوحدة الجامعة ، وحدة الثقافة القومية بخصائصها المتميزة .

٣ - وأفرغت من المضمونات الفكرية العميقة الغنية ، ففقدت - في الغالب - روح الابداع والشخصية المستقلة . وغلب عليها - لذلك - اتجاه التسطيح والتبسيط والنقل الميكانيكي للافكار وللمدارس والتيارات الفكرية والفلسفية والفنية عن بيئات تختلف اختلافا أساسيا عن بيئتنا من حيث نوع القضايا والمشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ونوعية المطاليب والحاجات والقيم والظروف التاريخية .

كثيرا ما تعرضت ، خارج البلاد ، لمثل هذا السؤال :

- ما هي الملامح المميزة للفلسفة اللبنانية المعاصرة ؟..

وكثيرا ما وقفت حائرا أمام هذا السؤال ، وأنا أسائل نفسي :

- هل لنا في لبنان فلسفة معاصرة ، وهل عندنا فلاسفة معاصرون ؟

ودائما كنت أعيد الجولة مستعرضا الاسماء التي أعرف انأصحابها يتحدثون عندنا باسم الفلسفة ، ثم دائما كنت أنتهي من الجولة بخيبة الامل .. ذلك لان هؤلاء جميعا : اما مؤرخو فلسفة وليسوا فلاسفة ، واما ناقلو تيارات فلسفية غربية بملامحها نفسها التي تظهر بها في أوساط الغرب ، واما انتقائيون أخذوا من كل فلسفة سائدة في الغرب طرفا او خيطا ونسجوا من ذلك افكارا لا تقوى على تكوين فلسفةخاصة ذات ملامح متميزة مستمدة من مشكلات واقعية محددة .. عدا كونها افكارا ترجع الى منبعواحد ، هو مناهضة الفكر التقدمي بوجه عام . هذه الظاهرة في المجال الفلسفي هي أشد ظاهراتنا الثقافية دلالة على الفقر المدقع أولا ، وعلى المفهومالمشوه للتفاعل بينالثقافاتوالحضارات، ثانيا ..

وهناك ظاهرات بشكل آخر في ثقافة لبنان تمثل وجهين لقضية واحدة : وجه النقل الميكانيكي الاعتباطي عن التيارات الفكرية الغربية ، والوجه الايديولوجي الذي يدفع بعض الكتاب والمفكرين عندنا لنقلتلك التيارات ولمعالجة قضايا ليس لها موضوع اطلاقا في بلادنا ، في حين يتجاهلون كل ما يتحرك في حياة مجتمعنا وحياة جماهيرنا الشعبية من عوامل القلق الواقعي المشروع ، القلق الوطني والاجتماعي ، دون القلق الفردي الانطوائي المغلق .. ذلك القلق الصادر عن ظروف بلادنا بالذات ، وعن معاناة حقيقية لهذه الظروف .

نضرب على ذلك مثلين :

أ - الانسان والتكنولوجيا

أولهما ما يتحدث به هذا الفريق من المفكرين والكتاب عندنا عن مشكلة الانسان المعاصر والتكنولوجيا ... ماذا يعني الحديث عن هذه المشكلة في بلادنا ؟.. فنحن مجتمع لم يدخل عصر التكنولوجيا بعد .. هذا أولا . وأما ثانيا ، فان التيار الفكري الذي يتحدث بهذه القضية ويعالجها في الغرب ، انما يعبر بذلك عن أزمة حقيقية عميقة هي من أشد الازمات التي يعانيها الانسان المعاصر في البلدان الرأسمالية ، تحت وطأة النظام الرأسمالي الذي يزداد الانسان في ظله اغترابا كلما زادت التكنولوجيا تطورا وتغلغلا في الحياة اليومية ..

صحيح ان اتجاه التطور الاقتصادي في لبنان هو - كما قلنا - التطور الرأسمالي ، ولكن نوعية هذا التطور ومستواه يختلفان عما هو قائم في الغرب حيث ظهر عصر التكنولوجيا وابتعد في تطوره أشواطا هائلة . ولذلك كانت الازمات التي يعانيها مجتمعنا اللبناني تختلف ايضا عن الازمات التي يعانيها الانسان في الغرب . فماذا يعني اذن اهتمام أولئك الكتاب والمفكرين عندنا **بموضوع ليس له موضوع في بلادنا**

يعني - في رأينا - أحد أمرين : اما النقل الميكانيكي الاعتباطي الذي أشرنا اليه ، وهذا احدى العاهات المصابة به ثقافتنا .. واما القصد الى تحويل الوعي الوطني الاجتماعي لدى شعبنا عن القضايا الحية الملتهبة التي تدخل في صميم معاناته المباشرة . وذلك كبحا لنضالات شعبنا عن السير الى التحرر لاستشراف مستقبل تتطور فيه طاقات الانسان الجسدية والروحية على نحو يخرج به نهائيا من حالة الاغتراب الروحي .

ب - « صراع الاجيال ! »

وأما المثل الثاني فهو ما يتحدثون به كثيرا هذه الايام أيضا عما يسمونه صراع الاجيال !.. ان نغمة « صراع الاجيال » هذه ظهرت في الغرب بظهور الحركات الطلابية وحركات الشباب التي حملت طابعالعنف في السنوات الاخيرة ... هذه الحركات برزت في الغرب كظاهرة من ظاهرات الرفض في صفوف الطلبة والشبان هناك تعبيرا عن رد فعل اجتماعي شامل لما بلغت اليه حياة المجتمعات الغربية الرأسمالية المتطورة تكنولوجيا من آلية مفرطة وانسلاب روحي يرزح بها الطلبة والشبان كغيرهم من الفئات الاجتماعية الاخرى . ولكن رفض الطلبة والشبان اتخذ شكلا متميزا يتفق مع حساسيتهم الخاصة من حيث الاعمار أولا ، وينشأ من تعدد مواقعهم الطبقية المختلفة ثانيا ... واستغلال كل من

اليمين الرجعي واليسار الفوضوي تحركا هم ثالثا ، ليجعلوا منهم قــوة تغيير اجتماعي مفتعلة يعارضون بها قوى الطبقة العاملة وحلفائهــــا الثوريين .. ومن هنا برزت نغمة « صراع الاجيال » ليحجبوا بها حقيقة الصراع الاجتماعي ومصدره وجوهره وقواه الحقيقية ، نعني بها الصراع الطبقــي .

على هذا الاساس بالضبط انتقلت حكاية « صراع الاجيال » الى بلادنا عن طريق الكتاب والمفكرين الذين يمثلون ايديولوجية الطبقــــة السائدة أو يمثلون الايديولوجية الاستعمارية ، قصدا لاخفاء الصــراع الطبقي .. على حين ان قضايا الطلاب والشبان في لبنان داخلة فــي صميم قضايا الحركة الوطنية والاجتماعية ، فهي جزء لا يتجزأ منها ، ومطالبها جزء من المطالب الجماهيرية الشعبية ... والطلبة والشبــان أنفسهم عندنا لا يفصــــــلون حركاتهم ونضالاتهم عن الحركة الشعبية ونضــالات القوى الوطنية الاخرى .

✶ ✶ ✶

وبعد ، فان صورة المشكلة ، مشكلة الثقافة في لبنان ، لم تكتمل.. فلا تزال هناك أكثر من ظاهرة أخرى نحتاج اليها الصورة . فمن أيــة من هذه الظاهرات نتحدث بعد ؟.. أنتحدث عن ظاهرة الروح الفرديــة والانطوائية الرومانطيقية الجديدة التي تعود الى نتاجنا الادبي والفني وتكاد تطغى على تفتحه الاجتماعي بعــــد الحرب العالمية الثانية فــي الاربعينات ؟

أم نتحدث عن هذه الاكداس المتراكمة من التفاهات على أرصفــة الشوارع في العاصمة وسائر المدن باسم الشعر والقصص ، أو باســم الصحافة الفنية ؟.. أم نتحدث عــن « ثقافة » الجنس السطحية ذات الاستهلاك الهائل في أوساط واسعة ، وعن أفلام العصابات والمغــامرات الفردية الاجرامية التي تزيد موجة الاجرام والانحلال الاجتماعي فــي بلادنا انتشارا واجتياحا للقيم الحضارية ؟

أم نتحدث عن هذه القصص التي تلقى الى أطفالنا بغزارة فــي مجلات شديدة الاغراء والاثارة ، وهي جميعا ذات مصادر يعرفها القيمون على منابع « الاشعاع » في لبنان ؟.. أم نتحدث عن تفاهات البرامــج الثقافية والفنية في الاذاعة والتلفزيون ، وعن توجيهاتها المتخلفة فضلا عن فراغها وسطحيتها المثيرين ؟..

من أين كل هذا الذي يسود الثقافة في لبنان ؟ ليس هذا أمـــرا عفويا دون شك ، وليس هو عن نقص في أصول ثقافتنا وتراثها وحيويتها وقيمها ، ولا عن نقص في مواهب شعبنا المبدعة .. من أين هو اذن ؟ لقد حاولنا الاجابة عن السؤال خلال المحاضرة .. حاولنا أن ندين ذلك الخط التاريخي الذي وضعنا اليد على أبرز نقاطه ، وهي ــ في رأينا ــ النقاط الحساسة لمشكلة الثقافة في لبنان ..

✶ ✶ ✶

نحن نريد تحرير الثقافة اللبنانية ، لتكون ثقافة وطنية حقا يخلقها شعبنا ، ويتمتع بقيمها أوسع جماهيره الكادحة .

نحن نريد تحرير الفكر اللبناني من سيطرة الايديولوجية الطائفية ، والايديولوجية الاستعمارية ، ليبدع لنا ثقافة وعلما وفلسفة وفنا وجمالا. ونحن لاننا نريد ذلك نقول الحقيقة صريحة دون أن نضع رؤوسنا فــي الرمال مخادعين أنفسنا وشعبنا ، هاتفين « للاشعاع » اللبناني وهـــو ينطفىء شيئا فشيئا ويكاد يصبح أسطورة في أساطير الاولين ..

لاننا نريد تحرير الثقافة اللبنانية والفكر اللبناني ، نقـــول ان قضية هذه الثقافة وهذا الفكر هي قضية وطنية اجتماعية وان نضالنا في سبيلها هو جزء من نضال شعبنا الوطني والاجتماعي (✶) .

حسين مروه

(✶) محاضرة ألقيت في سلسلة محاضرات عن مشاكل لبنان ، نظمتها الرابطة الثقافية في جبيل .